

دراسة نقدية لأهم مصادر تاريخ عمان في القرن الثامن عشر الميلادي

إعداد

د. نبيل عبد الجواد سرحان
كلية الآداب - جامعة طنطا
تاريخ حديث ومعاصر

عدد مهدهاه أبحاثه لروح أ.د. أحمد عبد العزيز

دورية الانسانيات . كلية الآداب . جامعة دمنهور
العدد الرابع والستون - يناير - الجزء الرابع - لسنة 2025

دراسة نقدية لأهم مصادر تاريخ عمان في القرن الثامن عشر الميلادي

د. نبيل عبد الجواد سرحان

مقدمة:

إذا كانت منطقة الخليج العربي تعد البوابة الاستراتيجية والطريق الرئيس إلى الهند وفارس والعراق، فإن عمان تعد بوابة الخليج نفسه والمدخل إليه، ومن هنا تتضح أهمية عمان وموقعها الاستراتيجي، الذي جعلها مطمعاً للحركات الاستعمارية التي بدأت منذ القرن السادس عشر الميلادي.

كانت أول حركة استعمارية أوروبية تصل إلى منطقة الخليج هي الاستعمار البرتغالي، ولم يأت منتصف القرن السادس عشر حتى كان البرتغاليون قد أنشأوا امبراطورية تجارية كبيرة في الشرق ضمت هرمز - عند مدخل الخليج - ومواني مسقط وصحار في عمان ومحطات مختلفة على طول الساحل الغربي للهند، وأجزاء من سيلان وملقا وعدد من المحطات في خليج الملايو، كما أصبح الساحل الشرقي في أفريقيا جزءاً من تلك الامبراطورية الواسعة، وصارت ثروات الشرق تنقل عبر المحيط الهندي إلى البرتغال التي أصبحت بذلك على قدر كبير من القوة والازدهار.

والجدير بالذكر، أن هذه القوة البرتغالية التي وصلت إلى ذروتها في منتصف القرن السادس عشر سرعان ما انهارت ولم تستطع الصمود طويلاً وأرغمت على الانسحاب السريع من دائرة التنافس القائم حول السيطرة على منطقة الخليج العربي. ومن الأسباب المهمة التي ساعدت عمان في نهاية القرن السابع عشر على طرد البرتغاليين هو عودة الاستقرار والأمن إليها على يد أئمة اليعاربة؛ فقد استطاعت أسرة اليعاربة (1622-1741م) طرد الغزاة المحتلين البرتغاليين من البلاد والخليج وشرق أفريقيا، وكان ذلك بفضل شجاعة الإمام ناصر بن مرشد وسلطان بن سيف.

بدأ الصراع بين الإنجليز والهولنديين على السيطرة على تجارة المنطقة. واستطاعت هولندا الحصول على الأفضلية التي استمرت في الخليج إلى نهاية القرن السابع عشر، ثم بدأ النفوذ الإنجليزي ينمو بعد ذلك على حساب النفوذ الهولندي.

اشتد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، واستطاعت بريطانيا أن تتغلب على غريمتها في حرب السنوات السبع (1756-1763م) وهي الحرب التي أفقدت فرنسا معظم مستعمراتها في أمريكا والهند. وبذلك خلا الميدان لبريطانيا، فانفردت بالنفوذ في الخليج العربي.

بيد أن اهتمام فرنسا بالخليج العربي بدأ أكثر وضوحاً فأدخلت فرنسا في خططها مهاجمة المستعمرات البريطانية في الهند وتمكنت من إقامة علاقات تجارية مع سلطان مسقط والدليل على ذلك أنه عندما لوحث فرنسا عام 1785 برغبتها في إقامة وكالة فرنسية لها في عمان أبدى السلطان ترحيبه بهذه الرغبة في حين رفض إقامة وكالة إنجليزية عندما أبدت حكومة بومباي رغبتها في ذلك. وكان هدف فرنسا من الوصول إلى منطقة الخليج العربي هو العمل على محاولة غزو الهند واسترجاع المناطق التي تنازلت عنها لبريطانيا بمقتضى معاهدة الصلح التي وقعت بين البلدين في باريس عام 1763م في أعقاب حرب السنوات السبع.

أدركت بريطانيا خطورة علاقة فرنسا بعمان، إذ أنها كانت تعتبر الخليج ضمن مناطق نفوذها من جهة، كما أنها تعتبر عمان مفتاح الخليج وهمزة الوصل إلى الهند من جهة أخرى. هذا فضلاً عن أن بريطانيا قد وضعت الخليج في مجال استراتيجيتها إنطلاقاً من إيمانها القائم على أن الدولة التي تسيطر على الخليج العربي وعلى ساحل عمان تستطيع أن تحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وأفريقيا، وتستطيع أن تغلق قناة السويس وأن تقطع خطوط المواصلات إلى الهند وأفريقيا. لذا ظلت بريطانيا تعمل منذ القرن الثامن عشر على تثبيت وجودها في المنطقة من خلال صراعها مع القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى حتى تمكنت في النهاية من الانفراد بها.

وابتداء من عام 1797م تجمعت عدة عوامل لتجعل من مسقط موقعاً استراتيجياً مهماً ومعبراً بحرياً رئيساً للهند ولتأمين الأسطول البحري البريطاني وهنا تغيرت سياسة بريطانيا التقليدية نحو مسقط على أساس أنها ليست مجرد منطقة يجب الاهتمام بها لحماية السفن البريطانية من القرصنة العربية أو أنها محطة تجارية في الطريق إلى آسيا الشرقية فحسب بل إن قيمة وضعها الاستراتيجي خطير للغاية وذو أهمية بالنسبة لها، خاصة عندما أحست أن فرنسا بصدد تجهيز حملة إلى الشرق تمهيداً لغزو الهند.

أما عن الأحوال الداخلية في عمان في القرن الثامن عشر فقد دخلت عمان في بداية العقد الثالث من القرن المذكور في حرب أهلية أوهنت قواها، بسبب اندلاع الحروب القبلية بين الهناوية والغافرية، مما تمخض عنه استنزاف قوة عمان وشل نشاطاته البحرية، وبالتالي جعله عرضة للمطامع الأجنبية، وبخاصة الفارسية التي استغلت هذا الصراع الداخلي لتحقيق أهدافها فيه.

نشبت منافسة حادة على الإمامة ما بين اليعاربة وقادة القبائل البارزين بسبب انتخاب كل منهما إماماً للبلاد، ولم يؤد ذلك إلى خفض مكانة الإمامة فحسب، بل أطلق العنان لمزيد من الفتن والاضطرابات في أنحاء عمان. وعقد بلعرب بن حمير النية على محاربة الإمام سيف بن سلطان الثاني، والتقى الجمعان وانهزم أصحاب الإمام سيف بن سلطان. وأمام الهزيمة لجأ سيف بن سلطان إلى طلب المعونة الأجنبية واضطر إلى الاستنصار بالفرس وعلى رأسهم شاه الفرس نادر شاه (1736-1747م) الذي سارع بإرسال جيش كبير من القوات الفارسية استولى على معظم المدن العمانية، وخضعت عمان للاحتلال الفارسي في الفترة من 1738 حتى 1741م. وهنا أظهر العمانيون وأئمتهم أقصى درجات التضحية في سبيل خدمة الوطن والدفاع عنه على الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تحيط بعمان، وانقسامها إلى طوائف مختلفة، وظهر أحمد بن سعيد البوسعيدي كقائد وطني حرر بلاده من الاحتلال الفارسي، وفتحت له قلاع البلاد أبوابها. وكافأه شعب عمان باختياره إماماً بلا منازع ليحكم عمان ولتكون الرستاق عاصمة له وبذلك انتهت أسرة اليعاربة (1622-1741م) وتولت حكم البلاد أسرة جديدة هي أسرة البوسعيدي التي ظلت تحكم عمان حتى اليوم.

وإذا كان الاحتلال البرتغالي لبلاد عمان في القرن السابع عشر هو سبب ظهور اليعاربة، فإن الوجود الفارسي في عمان في القرن الثامن عشر كان هو السبب في انتقال الحكم إلى البوسعيدي.

والجدير بالذكر أن الإمام أحمد بن سعيد تمتع باحترام كبير في عمان وترك سيرة طيبة بين رعاياه، وكان كثير التقصد لهم، وتوفى الإمام أحمد بن سعيد عام 1783م بعد أن أمضى قرابة أربعين عاماً في الحكم أنقذ البلاد من فوضى النزاع الذي عاشته أواخر أيام دولة اليعاربة غير أنه لم يستطع أن يفرض نفوذاً فعلياً أو سيطرة محكمة على جميع أقاليم عمان.

وعقب وفاة الإمام أحمد بن سعيد مؤسس الأسرة البوسعيدية تعرضت عمان لفتن داخلية وفوضى وقلقل نتيجة النزاع بين أسرة الإمام الراحل على الإمامة والحكم. وكان من الممكن أن تنهار دولة البوسعيد كما أنهارت دولة اليعاربة نتيجة لذلك التنازع لولا تدخل الإنجليز لمناصرة الحكام المواليين على أعدائهم المنافسين لهم وتولى حكم عمان في عام 1806م السيد سعيد بن سلطان، وبولايته تدخل عمان مرحلة تاريخية جديدة حيث استمر حكمه ما يزيد عن خمسين عاماً وفتحت عمان في عهده أبوابها على الحضارة الأوروبية، وظلت عاصمته مسقط من أهم مراكز التجارة والسياسة في حوض الخليج العربي بأسره.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،

من مسلمات الدراسة التاريخية الحديث عن المصادر في أنواعها المختلفة، وقوة دلالتها، وصحة معلوماتها، وما توفره من معلومات قيّمة لا غنى للبحث العلمي عنها. وترمي هذه الدراسة التاريخية إلى التعريف بأهم مصادر تاريخ عمان في القرن الثامن عشر الميلادي.

وتقتضي دراسة مصادر تاريخ عمان في القرن الثامن عشر الرجوع إلى الوثائق غير المنشورة والوثائق المنشورة. يضاف إليها ما كتبه العمانيون المعاصرون أنفسهم عن تاريخ بلادهم وتركوه مخطوطاً، وقد قامت وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان بنشر بعض منه، وما كتبه بعض المسؤولين البريطانيين والرحالة الأوربيين في عمان وتم نشره. وتتناول هذه المصادر تاريخ عمان السياسي وعلاقتها مع القوى المجاورة والقوى الأجنبية، ونشاطها البحري وتاريخ الأسر الحاكمة فيها، والمنافسات بين الإمامة والسلطنة، والنزاعات بين القبائل التي اتخذت طابعاً دينياً.

وقد تعرضت هذه المصادر للتاريخ العماني من الزاوية التي تخدم وجهات نظر كل منها مع ملاحظة قلة إشارتها إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكنها في النهاية تمثل مع بعضها نسيجاً متكاملاً عن تاريخ عمان في تلك الفترة.

ومن أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة تاريخ عمان في القرن الثامن عشر:

أولاً: الوثائق

أ- الوثائق غير المنشورة:

من الوثائق غير المنشورة؛ الوثائق الفارسية والفرنسية والبريطانية المحفوظة في دور الوثائق في بلادها.

وتمثل الوثائق البريطانية أكثر الوثائق المتاحة عن تاريخ عمان في القرن الـ 18 كما أنها الأكثر من ناحية الكم وتشمل فترة تاريخية أطول من غيرها. وتشكل مصدراً مهماً عند دراسة تاريخ عمان في تلك الفترة.

ومن تلك الوثائق؛ وثائق سجلات حكومة بريطانيا في الهند India office Records . وكانت وزارة الهند تشرف على مصالح بريطانيا في الشرق، وهي ترعى مصالح شركة الهند الشرقية البريطانية، وتشرف على تدعيم وإرساء قواعد الاستعمار والاستراتيجية البريطانية في الشرق تحت شعار الحفاظ على المواصلات الامبراطورية في الشرق.

وتعد سجلات بومباي من خير السجلات البريطانية في الهند من حيث الوفرة والتنظيم وتضم هذه السجلات 98.000 مجلد و300.000 اصابة (*). وتحتوي هذه السجلات معلومات قيّمة تخص الجزيرة العربية، وشرق الجزيرة، ومنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر.

وسجلات بومباي في الأساس هي سجلات: شركة الهند الشرقية الإنجليزية The English India Company وسجلات السلطات البريطانية التي ورثت تلك الشركة وتولت مسؤولياتها. وتمثل تلك السجلات مكانة متميزة بوصفها مصدراً مهماً لتاريخ الجزيرة العربية بصفة عامة، وتاريخ الخليج العربي بصفة خاصة، إذ كانت بومباي مقر لإحدى مديريات الشركة في الهند وقد عهد إليها بالإشراف المباشر على جميع الوكالات Agencies والمقيّمات Residencies والممثلات البريطانية التي أوجدتها الشركة إلى الغرب من شبه الجزيرة الهندية.

وتشمل هذه السجلات؛ سجلات المقرات التجارية والمقيّمات، وسجلات مديرية بومباي. أما يوميات المقيمية، فهذه في الحقيقة ليست يوميات بقدر ما هي رسائل كتبها المقيمون البريطانيون في الخليج العربي، وريان السفن إلى رؤسائهم في بومباي رسائل صادرة Outward Letters ورسائل تلقوها من أولئك الرؤساء رسائل واردة Inward Letters ، وفي هذه وتلك معلومات تجارية كثيرة، إلى جانب معلومات أخرى تخص نشاط البريطانيين، وصلاتهم مع السلطات المحلية.

أما سجلات مديرية بومباي Bombay Presidency Records فإنها تصنف تبعاً للأقسام، مثل القسم العام والقسم السياسي والسري، والقسم التجاري، والقسم البحري، وقسم الإيرادات، والقسم الصحي ... وغيرها. وهناك في القسم السياسي والسري للفترة (ما بين 1755 و عام 1820م) ما يزيد على مائة مجلد، تضمنت يوميات أدخلت فيها موضوعات تخص عمان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وهناك الأوراق الخاصة وهي تخص بعض المسؤولين البريطانيين الذي لعبوا دوراً مهماً في المنطقة وهي بعنوان: وثائق مختارات من سجلات حكومة بومباي في الهند الجزء 24: Selections From the Records of Bombay Government . وهذه الوثائق المختارة من أوراق حكومة بومباي نشرت عام 1856م من قبل حكومة بومباي. وهي

(* اصابة: الحزمة من الصحف ضم بعضها إلى بعض وجمعها أضاير.

معلومات دونها مجموعة كبيرة من السياسيين البريطانيين المسؤولين في حكومة بريطانيا في الهند بعد أن كلفتهم حكومة بومباي بذلك رسمياً. وقد تناولت هذه الوثائق الأحداث الخاصة بالمنطقة منذ مطلع القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلاديين.

وأهمية هذه الوثائق تعود إلى أن من كتبها جماعة أقاموا في المنطقة وأجروا اتصالات واسعة فيها. فكانوا من المقيمين البريطانيين ومساعدتهم في منطقة الخليج، ومن بعض ضباط البحرية الهندية فضلاً عن أنها كتابات رسمية موجهة إلى جهة رسمية كانت قد أمرت بتدوين هذه المعلومات ونشرها. وهي تفصح عن طابع العلاقة البريطانية مع الوحدات السياسية في منطقة الخليج العربي بخاصة وجزيرة العرب بعامة.

والجدير بالذكر أن نفس هذه الأوراق من الممكن أن توجد في أرشيفات الوكالات أو المقيميات، وحكومة الهند، وفي بعض الأحيان لا يتم إرسال الرسائل أو المذكرات أو التقارير كاملة في حالة عدم أهميتها، ويكتفي بإرسال مضمونها فقط.

عمان في سجلات بومباي في القرن الـ 18:

ركزت سجلات بومباي على تفوق العمانيين في الملاحة البحرية وأنهم غدوا قوة بحرية مهيمنة يحسب لها حسابها ولا شك أن الذي ساعد العمانيين على إحراز ذلك المركز الذي وصلوا إليه أن أئمتهم من اليعاربة تمكنوا من ضمان الأخشاب اللازمة لبناء السفن بعقدهم اتفاقية مع حاكم مقاطعة "بجو" في الهند في عام 1707. وكانت تتراوح سعة كل سفينة من ثلاثين إلى خمسين مدفعاً استطاعوا أن يصلوا بها إلى سواحل الهند ونجحوا في تأسيس عدة مراكز تابعة لهم.

وتشير سجلات بومباي إلى محاولة فارس الاستعانة بإحدى الدول الأوروبية لتقضي على عمان إنطلاقاً من أنها منافستها الأولى في الخليج، ومن ذلك أن الحكومة الفارسية تقدمت في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر إلى شركة الهند الشرقية الإنجليزية لكي تعاونها في الهجوم على مسقط، ولم تتحمس شركة الهند في ذلك الوقت للعروض الفارسية إذ لم يكن لديها الرغبة في التدخل الفعلي في عمان نظراً لاهتمامها بتوطيد مركزها في ممتلكاتها في الهند.

وتطرفت سجلات بومباي إلى تجدد الصراع العماني الفارسي بعد نجاح كريم خان في السيطرة على فارس (1756-1777م) ورغبته في أن يعيد للبحرية الفارسية بعض ما كان لها من قوة فأخذ يوجه جهوده نحو عمان ولعله كان يريد استرجاع سطوة فارس على هذه البلاد أو على الأقل أن يبقى علاقات التبعية بأن يستمر حكام عمان على دفع الضرائب إلى فارس والتي كان الإمام أحمد بن سعيد قد تجاهلها فترة من الزمن. ولكن الإمام أحمد

رفض أن يذعن لمطالب كريم خان (1756-1777م)، وجاء في الرد الذي بعث به إليه في عام 1769م بأن "الضرائب التي كانت تدفعها حكومة مسقط إلى فارس على عهد نادر شاه، لم يكن الدافع إليها هو أحقية فارس لتلك الضرائب قدر ما كانت سياسة انتهجتها لكي تتخلص من متاعب نادر شاه، أما كريم خان فإن شخصيته تختلف، وعلى ذلك فلو حدث إصرار من جانبه على مطالبه فإنه سوف يرد عليه باستخدام القوة والعنف".

كما تشير سجلات بومباي أيضاً إلى دخول القواسم في علاقات مع حكومة مسقط، ويبدو أن حكام مسقط حاولوا أن ينتهزوا فرصة تفوق القواسم لضعاف شوكة فارس بل إن الإمام أحمد بن سعيد عقد في عام 1772 تحالفاً بينه وبين الشيخ رشيد حاكم رأس الخيمة، وكان الغرض من ذلك التحالف القضاء على نفوذ فارس في الخليج العربي.

وتطرفت تلك السجلات إلى تغيير نظرة بريطانيا إلى مسقط؛ إذ بعد أن كانت تسعى إلى التحالف معها والحصول على أولوية عطفها مع بداية القرن الـ 18، تغيرت نظرتها في أواخر هذا القرن ليغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الطابع التجاري، وأصبح هدفها حماية الطرق البحرية والبرية المؤدية إلى الهند، والحفاظ عليها في مواجهة تزايد تدخل الدول الأوروبية الأخرى.

وفي هذا الصدد تشير سجلات بومباي أن دنكان حاكم بومباي أرسل مبعوث إلى مسقط يطلب من سلطان بن أحمد (1793-1804م) أن يحدد موقفه بشكل قاطع تجاه بريطانيا. وقد رد حاكم مسقط بالخطاب التالي: "بما أنه منذ الأزمان السابقة قد ربطت سلاسل الصداقة والود بين بلدينا، فبحمد الله، طالما كان هناك نفس يتردد في الجسد، فإن بستان المحبة والإخلاص سيظل يانعاً بماء العاطفة والولاء. ولهذا السبب فإن أصدقاء الشركة الموقرة هم أصدقائي وأعداءها أعدائي". أي صداقة وأخوة هذه !!؟

وفي 12 أكتوبر 1798 وقع سلطان مسقط تعهداً لصالح بريطانيا بأن لا يكون للفرنسيين أو الهولنديين وكالة أو مركز تجاري على أرض مسقط، وأن يمنع سفن هاتين الدولتين من دخول المراسي المسقطية حين توجد بها سفن بريطانية، وأن يستغنى عن خدمات الفرنسيين الذين هم في خدمته.

وكان الهدف من هذه المعاهدة هو عرقلة النشاط الفرنسي، ووضع أسس للمصالح البريطانية في الخليج بالإضافة إلى أنها محاولة لتوثيق العلاقات البريطانية مع مسقط لما لها من أهمية بالغة بالنسبة للمواصلات البريطانية.

وكانت رحلة جون مالكوم Jhon Malcolm إلى مسقط في عام 1800م من أجل إضعاف النفوذ الفرنسي ومحاولة ترك سلطانها معاملته مع الفرنسيين ونجح في ذلك. وتسجل معاهدة 1798م بدء العلاقات السياسية الوثيقة بين مسقط وشركة الهند الشرقية البريطانية التي نمت مع مرور الزمن.

والجدير بالملاحظة، أن هذه الوثائق غنية في الوقائع وبها معلومات دقيقة عندما تروي الحوادث والمعلومات السياسية عن المنطقة، والاتصالات والعلاقات السياسية القائمة بين بريطانيا والوحدات السياسية في الخليج العربي بصفة عامة وبينها وبين عمان بصفة خاصة.

ومع هذا فإن هذه الوثائق لا تتضمن سوى وجهة النظر البريطانية، وتسجل فهم المسؤولين الإنجليز لمجريات الأمور في المنطقة في ضوء ما يخدم المصالح البريطانية فيها. ولا بد أن نشير هنا إلى أن الذين كتبوا هذه الوثائق كانوا متأثرين بمفاهيم الاستعمار وعقليته وعصر الامبراطورية البريطانية الذهبي. فهي غالباً لا تخلو من الغرض والهوى وتحمل قدراً كبيراً من المبالغة والتحويل مما أفقدها قدراً من أهميتها العلمية.

أما الوثائق الفرنسية فقد ارتبطت العلاقات الفرنسية العمانية بالصراع بين فرنسا وبريطانيا. وعلى الرغم أن الفرنسيين أسسوا شركة الهند الشرقية الفرنسية عام 1664، فإن علاقاتهم مع عمان لم تبدأ إلا في أوائل القرن الـ 18.

والوثائق الفرنسية الخاصة بعمان محفوظة في أرشيفات وزارة الخارجية Archives des affaires Etrangères (وتضم المراسلات الفنصلية والتجارية المتعلقة بمسقط منذ منتصف القرن الـ 18) وفي أرشيفات وزارة المستعمرات Archives des Colonies خاصة الفترة التي كانت فرنسا تسيطر فيها على جزيرة موريشيس؛ التي حصلت فرنسا عليها عام 1712م بعد أن خرج منها الهولنديون وأسمتها جزيرة فرنسا Ile de France⁽¹⁾ وأصبح لفرنسا علاقات جيدة مع عمان. وقد اتخذ الفرنسيون من هذه الجزيرة قاعدة لهم يتطلعون للاغارة من خلالها على السفن البريطانية حتى وقعت في أيدي الإنجليز عام 1810م.

وتشير الوثائق الفرنسية إلى أن أول اتصال مباشر بين مسقط وفرنسا كان في عام 1749م عندما حاولت للمرة الأولى مراكب قرصنة فرنسية مهاجمة سفن بريطانية في ميناء مسقط.

(1) اكتشف البرتغاليون هذه الجزيرة عام 1505م ثم احتلها الهولنديون في عام 1598م وسموها موريشيوس نسبة إلى أحد حكامها وفي عام 1712م سيطر عليها الفرنسيون وأسموها Ile de France.

كما تشير تلك الوثائق إلى نجاح فرنسا في إقامة وكالة فرنسية لها في مسقط عام 1785م كما صدر قرار في باريس بفتح قنصلية فرنسية في مسقط عام 1795م ولكن لم تفتح تلك القنصلية إلا بعد مرور قرن من الزمان (1894م)⁽²⁾.

وتشكل الوثائق الفارسية أهمية كبيرة في دراسة تاريخ عمان في القرن الـ 18، فهي توضح وجهة النظر الفارسية في العلاقات بين الجانبين. غير أن صعوبة الحصول عليها وعدم معرفة اللغة الفارسية كان حجر عثرة في الاستفادة منها ومعرفة الكثير من الأحداث التاريخية بين الجانبين.

والجدير بالذكر أن علاقات عمان مع بلاد فارس ترجع إلى أقدم الأزمنة، فقد وقعت عمان تحت السيادة الفارسية عام 536م، كما بسط الفرس سيادتهم على عمان خلال الفترة من 1737م إلى 1744م.

ومما يجدر ذكره أن علينا ألا نبالغ أو نهول في أهمية ما كتبه الغربيون عن تاريخنا، لأن هؤلاء يضمرون كراهية للعرب والمسلمين وعلينا في الوقت نفسه ألا نرفضها وإنما نقبلها بحذر شريطة أن نضعها في مكانها المناسب مع غيرها من الآراء والكتابات الموضوعية الأخرى حتى يكون الحكم على الأشياء موضوعياً في أساسه منهجياً في طريقته.

ب- الوثائق المنشورة:

ومن الوثائق المنشورة، وثائق الحكومة السعودية – العرض التاريخي لمشكلة البوريمي ج1. كنموذج للوثائق العربية المنشورة، وهي عبارة عن عدة مجلدات اشتملت على وجهة نظر المملكة العربية السعودية في مشكلة البوريمي قدمتها حكومة المملكة إلى محكمة العدل الدولية، وقد اعتمدت الحكومة السعودية على الحقوق التاريخية لإثبات سيادتها على المنطقة موضوع النزاع؛ لذلك كان الفصل الرابع من المجلد الأول "الأساس" وهو بعنوان "الأساس التاريخي المتعلق بالمناطق المتنازع عليها 1765-1955م" هو أكبر فصول هذا المجلد حجماً.

وما يهمننا في هذا الفصل تناوله لمحاولات بريطانيا فرض سيطرتها على عمان وإبعاد القوى الأخرى، التي حاولت منافستها في السيطرة على عمان خاصة فرنسا.

(2) سلطان محمد القاسمي، الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية (1786-1905م)، دبي، 1993م، ص ص 275، 283.

وتشير الوثائق السعودية إلى العلاقات الفرنسية العمانية الوثيقة في النصف الثاني من القرن الـ 18 والدليل على ذلك أن حمد بن سعيد (1779-1793م) قد أعرب إلى روزبلي (أثناء قيامه بعملية مسح هيدوغرافي في منطقة الخليج وزيارته لمسقط عام 1785) عن استعداده لكي ينشئ الفرنسيون لهم وكالة تجارية في مسقط، خاصة بعد ازدياد العلاقات التجارية بين جزيرة فرنسا *France de Il* وعمان، كما أعرب في الوقت نفسه عن استعداده التام لكي يقدم مقرأً لقنصلية فرنسية في بلاده بلا مقابل كما ذكر لروزبلي " أن بلادي هي بلادكم وصادقتنا باقية كما كانت بل إنها أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى". ويبدو أن روزبلي لقي استقبلاً حافلاً من أهالي مسقط فقد كتب إلى حكومته يقول: "إن أهالي مسقط فيما يظهر لي يحبون الفرنسيين ويكرهون الإنجليز بسبب كبرهم وتحكمهم". هذا على الرغم من بعثه مهدي على خان المقيم البريطاني في الخليج إلى سلطان مسقط مع أواخر القرن الثامن عشر والذي أوضح لسلطان مسقط خطورة قيام علاقات بينه وبين الفرنسيين، وأنه يجب أن ينظر إلى صداقة الحكومة البريطانية باعتبارها الروح التي تنتفس بها مسقط وأن يهرب من الصداقة الفرنسية كما يهرب من الوباء.⁽³⁾ وقد استمرت العلاقة كذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر، حيث قامت حكومة فرنسا بتقديم العون والمساعدة لسلطان بن أحمد (1793-1804م) في هجومه على جزائر البحرين عام 1801م في وقت أحجمت فيه حكومة الهند عن تقديم أي عون أو مساعدة له للسيطرة على جزائر البحرين. كما أن سلطان بن أحمد استقبل مبعوث الحكومة الفرنسية (ساتوفيل) وأبقاه في عاصمته قرابة خمسة عشر شهراً على الرغم من قود معاهدة 1798م واتفاقية 1800م اللتين وقعهما مع بريطانيا. وقد روى ساتوفيل بنفسه معاملة سلطان مسقط بقوله "عوملت في أثناء إقامتي في مسقط معاملة ممتازة، ودُفعت عني جميع نفقاتي".

ثانياً: المصادر العمانية.

لا يخفى على باحث خطورة الاعتماد على مصدر واحد، يمثل وجهة نظر واحدة ناهيك عما إذا كان هذا المصدر يمثل وجهة نظر رسمية شاركت كطرف مباشر في صنع الأحداث، وقد بقيت وجهة النظر العمانية غائبة إلى أن ظهرت عدة كتابات بأقلام جيل من الرواد من العمانيين بدءاً بسرحان بن سعيد الأركوي في مخطوطه الشهير "كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة" ومروراً بما كتبه السالمي في كتابه "تحفة الأعيان في تاريخ أهل

(3) الوثائق السعودية، عرض الحكومة السعودية لمشكلة البوريمي، ج1، ص 116.

عمان" ثم ظهرت كتابات حميد بن رزيق وخصوصاً "الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين".

1--سرحان بن سعيد الأزكوي: تاريخ عمان المقتبس من كتاب "كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة"، تحقيق عبد المجيد حسيب القيسي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1980م.

يأتي مخطوط تاريخ عمان المقتبس من كتاب "كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة" للمؤرخ العماني سرحان بن سعيد الأزكوي في مقدمة المصادر العمانية على أساس أنه يمثل أول مخطوط جامع لأخبار عمان بدءاً من العصر الجاهلي وحتى نهاية دولة اليعاربة 1741م.

وقد غطى هذا الكتاب الأحداث التي وقعت في عمان قبل الغزو الفارسي 1737م، وبخاصة نشاط عمان البحري، والفتن، والانشقاقات التي حلت بالبلاد بسبب الحرب الفارسية- ما بين الغافية في الشمال والهنوية في الجنوب.

ويشير المؤلف في المقدمة إلى الهدف الذي دعاه إلى التأليف فيقول "وقد دفعني الحاجة إلى جمع هذا الكتاب وتأليفه وتلخيص معانيه وتصنيفه وإن لم أكن أهلاً للتأليف وذلك لما رأيت أكثر أهل زماننا قد غفلوا عن أهل مذهبهم الشريف (المذهب الإباضي) وقد رغبت أنفسهم عن قراءة الكتب التي أصلها السلف".

وفي هذا الكلام إشارة واضحة إلى قلة المصادر المتوفرة عن العقيدة الإباضية ودعوتها السياسية وإلى عزوف الناس عن القراءة والتحري حيث شعر الأزكوي بالخطر الذي يهدد المذهب الإباضي وتراثته بالانقراض والنسيان لنقص الكتب المتداولة بين الناس حول هذا المذهب ولذلك قام الأزكوي بتأليف كتابه هذا.

ووفقاً لما أورده المؤلف في النص السابق، تبدو عدة أمور مهمة:

أ-إن الفكرة التاريخية التي تضمنها الكتاب كانت هامشية بحتة على أساس أن الناس لا تميل إلى القراءة في العقائد ونشأتها وإنما يميلون بحكم تكوينهم الثقافي إلى القصص والأخبار ولذا فقد جاءت فكرته العقديّة من خلال ما أورده من قصص وأخبار.

ب-لعل المؤلف قد اختلط عليه الأمور بحكم تكوينه الثقافي فلم يفرق بين التاريخ والقصص ولذا فقد جاءت فكرته خليطاً من العقائد والتاريخ والقصص لأئمة وعلماء إباضيين.

ج-يعترف المؤلف أنه ليس أهلاً للتأليف إلا أن ذلك قد يكون من باب التواضع الذي اشتهر به العمانيون.

ويذكر الأزكوي أن عمان أصبحت دولة قوية في عهد سيف بن سلطان الأول (1692-1711م) الذي اتخذ من الرستاق عاصمة له. ويُرجع ذلك إلى سياسته الخارجية واصلاحاته الداخلية وانتعاش البلاد في عهده من الناحية الزراعية. ويعتبر الأزكوي أن سيف بن سلطان هو آخر شخصية قوية في تاريخ أسرة اليعاربة، حيث تولى السلطة بعد وفاته 1711م ولده سلطان بن سيف بن سلطان العربي المتوفي عام 1718م وعلى أثر وفاته تعرضت أسرة اليعاربة إلى صراع أسري خطير حول منصب الإمامة والسلطة. وزاد الوضع سوءاً قيام فتنة في عمان أدت إلى انقسام أهل عمان إلى كتلتين سياسيتين هما الغافرية والهنأوية؛ الكتلة الأولى نسبة إلى محمد بن ناصر بن عامر بن خميس الغافري والكتلة الثانية نسبة إلى خلف بن مبارك الهنائي، وقد ساد المذهب الإباضي بين أهل الهنأوية بينما ساد المذهب السني بين أهل الغافرية.

وهكذا انقسم العمانيون إلى فئتين متحاربتين الأولى بزعامة محمد بن ناصر الغافري والثانية بزعامة خلف بن مبارك الهنأوي. وعلى الرغم من أنهما قتلا عام 1728م إلا أن هذا النزاع الهنأوي الغافري استمر حتى أودى بدولة اليعاربة عام 1741م. ويتطرق الأزكوي إلى إصرار الإمام سيف بن سلطان الثاني على طلب المساعدة من نادر شاه (1727-1747م)، على الرغم من تجاربه المريرة مع القوات الفارسية، ومن احتجاجات معظم شعبه، وكانت النتيجة تمكن الفرس من احتلال عمان (1738-1741م). ثم يتناول الأزكوي الدور البطولي لأحمد بن سعيد (والي اليعاربة في ميناء صحار) وانقاذه عمان من براثن الغزو الفارسي وإعادة أمجادها "لذا كافأه شعب عمان باختياره إماماً بلا منازع ليحكم عمان ولتكون الرستاق عاصمة له".

كما يتناول معاودة الفرس مهاجمة عمان حيث أرسلت كريم خان في جيش قوامه ستة آلاف مقاتل، وفرض أحمد بن سعيد الحصار عليهم في جزيرة لنجة حتى طلبوا الأمان في مقابل جلائهم عن الجزيرة.⁽⁴⁾

وقد بين المؤلف طريقته في الكتابة التاريخية حين قال عن "كشف الغمة":-

(4) الأزكوي، تاريخ عمان، ص 158.

"ظاهرة في القصص والأخبار وباطنه في المذهب المختار لأن الناس لقراءة الأثر لا يستمعون ولاستماع القصص عن اللغة ينتبهون، فملت إلى رغبتهم لكي يكونوا مستمعين".⁽⁵⁾

وتبرز عدة نقاط مهمة تتعلق بهذا المخطوط:

أ- لقد تهيأت الشهرة لمخطوط كشف الغمة بسبب ترجمة القسم التاريخي منه إلى اللغة الإنجليزية وقد قام بالترجمة أي سي روسي E0C0 Rosse الذي كان يعمل معتمداً بريطانياً في مسقط وبشكل أو بآخر حصل على نسخة من هذا المخطوط حيث قام بترجمتها إلى اللغة الإنجليزية وقام بنشره في مجلة الجمعية الآسيوية في البنغال عام 1874م بعنوان: "أخبار عمان منذ أقدم العصور".

ب- تبدو القيمة العلمية لمخطوط الأركوي من النظرة الشمولية لمجموعات المعارف التاريخية التي تناولها المؤلف. واللافت للنظر في هذا المخطوط أن مؤلفه لم يقصد الكتابة عن تاريخ عمان بقدر ما قصد إلى البحث في نشوء العقائد الدينية بهدف إبراز وتجسيد الفكر الإباضي على أساس أنه العقيدة الأكثر شيوعاً في عمان. ولذا فقد أراد المؤلف أن يؤرخ لعقيدته، سواء بهدف الدعوة إليها أو دفع الشبهات عنها.

ج- إذا كان الأركوي قد جمع المادة التاريخية من كتب السلف فإليه يرجع الفضل في تبويبها وتنسيقها وتصنيفها وترك الغث والابقاء على السمين منها، وهذا فضل يجب ألا ننكره أو نقلل من أهميته.

ويعد كتاب الأركوي "كشف الغمة" من أحسن كتب التاريخ المحلي تكاملاً ووثوقاً فيما يخص تاريخ عمان في القرن الثامن عشر. غير أنه يختصر معلومات الكتاب اختصاراً مخرلاً ولو أنه أرخى لقلمه العنان لظهر كتاب "كشف الغمة" في عدة مجلدات ضخمة لتاريخ عمان.

2- نور الدين بن حميد السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، جزئين، مسقط، 1980م.

وهو من أهم المصادر العربية التي تعرضت لتاريخ عمان من وجهة نظر الإمامة الأباضية. ويتناول الجزء الأول تاريخ عمان قبل ظهور الإسلام والعصور الوسطى

(5) نفس المصدر، ص 9، 10.

الإسلامية، أما الجزء الثاني فيتناول دولتي اليعاربة والبوسعيد حتى النصف الثاني من القرن الـ 19 الميلادي.

وفي هذا الكتاب يتطرق السالمي إلى أن نشأة الإمامة يعود إلى زمن العباسيين في القرن الثامن الميلادي حيث انتخب أهل عمان الإباضيون أول إمام لهم في عام 751م وهو جلندي بن سعود بن جعفر الأزدي. ونظام الإمامة يستند على الحكم الديمقراطي حيث يتولى الحاكم الإمامة عن طريق الانتخاب مهما كانت طبقة أو وضعه الاجتماعي. المهم أن تتوفر فيه الاستقامة الدينية والأخلاقية ويلتزم بالشورى في الحكم ومن حق المسلمين خلعه إذا ما خرج عن تلك المبادئ الأساسية.

والجدير بالذكر، أن المذهب الإباضي لا يحرص على ضرورة توالى الأئمة في الحكم وإنما يسمح بوجود فترات تخلو فيها الإمامة طالما لا يوجد شخص جدير بها. ويسمى الإباضيون هذه الفترات بـ "فترات الشغار".⁽⁶⁾

وأشار السالمي في "تحفة الأعيان" أن مذهب الإباضية فرع من الخوارج الذين رفضوا موافقة سيدنا علي بن أبي طالب قبوله لفكرة التحكيم التي اقترحت من جانب أنصار معاوية بن أبي سفيان الذي كان في صراع على الخلافة مع سيدنا علي، وكان هؤلاء يضمون الكثير من أبناء عمان. والإباضيون من أشد الفرق الإسلامية تمسكاً بنصوص الشريعة وينفون عن أنفسهم، بل يتبرمون من نسبتهم إلى الخوارج ولا يقبلون نسبتهم إليهم حسب المفهوم الشائع لهذه الكلمة. وينسب المذهب الإباضي إلى عبد الله بن إباض الذي لجأ إلى عمان (مسقط رأسه) بعد اختلافه واصطدامه مع عبد الملك بن مروان، ونشط في نشر تعاليم المذهب الإباضي بها.⁽⁷⁾

أما آراء السالمي السياسية فتتميل بصورة واضحة إلى المذهب الخارجي الإباضي فهو يعتبره الفرقة الإسلامية الوحيدة ذات النهج الصحيح.

ومما يؤكد ذلك ما جاء في مقدمة كتابه: "حيث كان العدل وسيرة الفضل في عمان أكثر وجوداً بعد الصحابة من سائر الأمصار، تشوقت نفسي إلى كتابة ما أمكنني الوقوف عليه من آثار أئمة الهدى ليعرف سيرتهم الجاهل بهم وليقتدي بها الطالب لأثرهم مع قلة المادة في هذا الباب إذ لم يكن التاريخ من شغل الأصحاب بل كان اشتغالهم بإقامة العدل وتأثير

(6) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص 50.

(7) نفس المصدر، ج1، ص 50، 51.

العلوم الدينية وبيان ما لا بد من بيانه للناس أخذاً بالأهم فالمهم. فلذلك لا تجد لهم سيرة مجتمعة ولا تاريخاً شاملاً فتتبع ما أمكنني تتبعه من كتب السير والآثار والتواريخ".⁽⁸⁾

يتحدث السالمي عن الأعمال التي قام بها سيف بن سلطان (1692-1711م) في عمان نفسها فبين أن جلها انصب جلها في العناية بالزراعة؛ فشق الترع وعني بالأفلاج. ويبدو أنه كان يحتفظ لنفسه بنسبة من غنائم الحروب. وقد مكنه هذا من امتلاك الأراضي وبناء الحصون والقلاع، كما بنى لعمان أسطولاً حربياً كبيراً يتكون من 28 سفينة كبيرة يحمل بعضها ثمانية مكحلة "مدفع" وقد اتخذ من رستاق حاضرة له.⁽⁹⁾

كما يتحدث السالمي عن تتبع سيف بن سلطان للبرتغاليين في ممتلكاتهم بالهند، وقيامه بالهجوم على جزيرة ديو، وزحفه إلى ساحل كجدات واخضاعه لجزيرتي سالت والدامان، واحتلاله باسلور ومانجالور القريبتين من بومباي.

ويؤكد السالمي (شأن الأركوي) على اعتبار سيف بن سلطان الأول آخر شخصية قوية في تاريخ أسرة اليعاربة، وتعرض الأسرة إلى صراع خطير حول الإمامة والسلطة وقيام فتنة كبرى في عمان أدت إلى انقسام أهل عمان إلى كتلتين سياسيتين متناوئتين هما الغافرية (عرب الجنوب) والهنأوية (عرب الشمال) واستمرار النزاع الهناوي الغافري في عمان حتى أودى بدولة اليعاربة عام 1741م.⁽¹⁰⁾

وعند تناول السالمي شخصية أحمد بن سعيد يذكر أن الشيخ خلف بن سنان كان من الكشف (أي من الأشخاص الذين يتنبأون بالمستقبل)، فقد لقي بن سعيد وكان صبياً صغيراً فوضع الشيخ يده على رأس هذا الصبي وقال له: "اتق الله في الرعية" وكان الرجل قد تنبأ بأن أحمد بن سعيد، سيصبح إماماً للبلاد⁽¹¹⁾. وهذا من التنجيم فلا أحد مهما بلغت درجته يستطيع التنبأ بالغيب فقد كذب المنجمون ولو صدقوا.

وتطرق السالمي إلى أنه لما اشتدت الأزمة بالإمام سيف بن سلطان الثاني أخذ يبحث عن رجل قوي يعتمد عليه فأرشدته خاصته إلى أحمد بن سعيد الذي كان قد عينه والياً على صحار وبدأ نجمه في الظهور ويستطرد قائلاً: إن أحمد بن سعيد كان ينحدر من أسرة من

(8) السالمي، تحفة الأعيان، ج1، ص 4.

(9) نفس المصدر، ج1، ص 125 وما بعدها.

(10) السالمي، تحفة الأعيان، ج2، ص 125.

(11) نفس المصدر، ص 136.

عامة الناس يشتغل معظم أفرادها بالتجارة، وقد تميز الرجل بجرأة نادرة وشجاعة فائقة لفتت إليه الأنظار.⁽¹²⁾

وفي عقد البيعة لأحمد بن سعيد إماماً يرى السالمي أن أحمد بن سعيد وصل إلى الإمامة على نهج يخالف تمام المخالفة الطريقة التي كان يسير عليها الإباضيون ويذكر بصدد ذلك:

"أن أهل العلم لم يروا بصحة بيعته لأنها كانت على غير مشورة من المسلمين وأن اسم الإمامة قد ثبت له عند الخاص والعام اسماً دون حكم فأولاده يقال لهم أولاد الإمام، وعلى ذلك لم يتوافر في ذلك العقد الشروط المطلوبة لإمامة إباضية صحيحة".⁽¹³⁾

لذا يظهر في كتابات السالمي التجافي لفترات حكم سلاطين بوسعيد ولعل مرجع ذلك هو وقوفه ضد مبدأ وراثه الحكم جرياً على أصول المذهب الإباضي، ويعتبر السالمي بذلك مؤرخاً للأئمة المنافسين للحكام البوسعديين.

ولما كان اهتمام السالمي الأساس هو الإمامة وإظهار إيجابياتها نجده يسهب كثيراً في وصف أعمال الأئمة البارزين والثناء عليهم، وأهمية كتابه ترجع إلى جمع مادته من مصادر قديمة واعتماد مؤلفه على مجموعة من السير العمانية الأصلية التي ألفها علماء إباضية وعلى كتاب "أنساب العرب" للعتوبي وخاصة ما يتعلق بالصراعات القبلية أثناء عهد الإمامة الإباضية واعتماده كذلك على كتب التاريخ الحولي مثل ابن الأثير وابن خلدون.

ويُعد كتاب "تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان" من الكتب الثقة في التاريخ العماني ومن المصادر الأساسية للتأريخ للإمامة. كما يُعد السالمي واحداً من الذين أثروا المكتبة العربية بكتاباته المتنوعة في علوم الفقه (حيث أنه يعد محققاً ومجتهداً في الفقه الإباضي) والتاريخ والأدب واللغة والنحو.

3- حميد بن محمد رزيق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعديين، تحقيق عبد المنعم عامر، محمد مرسي، وزارة التراث القومي، عمان، 1977م.

يتناول ابن رزيق أحداث عمان قبل أسرة البوسعيد، ويعتمد في كتابه الفتح المبين على الأزكوي خاصة فيما يتعلق بأسرة اليعاربة في النصف الأول من القرن الـ 18م.

⁽¹²⁾ السالمي، تحفة الأعيان، ج2، ص 161.
⁽¹³⁾ نفس المصدر، ج2، ص ص 162، 163.

يتناول ابن رزيق الفتنة والنزاع عندما اختلف شعب عمان فيمن يتولى الإمامة بعد سلطان بن سيف فرؤساء القبائل الذين في قلوبهم العصبية والحمية أرادوا أن يكون سيف مكان أبيه وهو بعد صغير لم يتجاوز الثالثة عشرة من العمر. وأراد أهل العلم والرأي أن يكون الإمام المهنا بن سلطان بن ماجد بن مبارك زوج بنت الإمام سيف وأخت الإمام سلطان المتوفي، فهو أهل لذلك. وقد تمكن أهل الرأي وعلى رأسهم القاضي عدي بن سليمان من تدارك الفتنة والحصول على البيعة للإمام مهنا عام 1718م.⁽¹⁴⁾

ويذكر ابن رزيق أنه رغم سيرة الإمام مهنا الطيبة ومحاولته التقرب من جميع فئات الشعب بما قدمه من إصلاحات، إلا أنه ما لبث أن تعرض لثورة تزعمها أحد أفراد الأسرة اليعربية وهو يعرب بن بالعرب بن سلطان بن سيف بن مالك الذي تمكن من اعتقال مهنا ثم اغتياله في نفس الوقت عام 1718م وتولى الحكم باسم سيف الصغير ونيابة عنه.⁽¹⁵⁾ ويشير ابن رزيق (كما أشار الأركوي والسالمي من قبل) إلى الصراع الهناوي الغافري الذي أودى بدولة اليعاربة 1741م حيث استعان أحد أفراد الأسرة بفارس وطلب المعونة منها وسرعان ما لبي نادر شاه (1736-1747م) النداء أملاً في انتهاز الفرصة لبسط سيطرته على الخليج وبالفعل تمكن الفرس من احتلال عمان (1738-1741م).⁽¹⁶⁾

وتطرق ابن رزيق إلى أعمال العنف التي ارتكبتها الفرس بعد استعانة سيف بن سلطان الثاني بهم وبعد استيلائهم على يهلا والحسن وأزكى والباطنة ومسقط ونزوي وارتكابهم أعمال قبيحة؛ حيث قاموا بقتل العديد من الرجال والأطفال والنساء، وأذاقوا الأهالي من العذاب والهوان.

ويركز ابن رزيق على الصراع بين سيف بن سلطان الثاني وسلطان بن مرشد وانحياز⁽¹⁷⁾ أحمد بن سعيد إلى جانب سلطان بن مرشد ضد سيف بن سلطان الثاني رغم أن الأخير هو الذي ولاه ولاية صحار زمن إمامته⁽¹⁸⁾ واستغلال بقايا الفرس الفرصة أثناء الحرب الدائرة بينهما فأرسلوا جيشاً كبيراً نزل بصحار وحاصروها تسعة أشهر ووفاء كل من سلطان بن مرشد وسيف بن سلطان في صحار وتولى حرب الفرس أحمد بن سعيد البوسعيدي الذي قاد أهل عمان إلى النصر وطرد الفرس من عمان بعد مذبحة كبرى تأرت

⁽¹⁴⁾ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 301.

⁽¹⁵⁾ نفس المصدر، ص ص 302، 303.

⁽¹⁶⁾ ابن رزيق، المصدر السابق، ص 328 وما بعدها.

⁽¹⁷⁾ اعتقد أن هذا الانحياز يرجع إلى محاولة سيف بن سلطان تدبير مؤامرة لقتل أحمد بن سعيد أثناء ولايته على صحار لكنها باءت بالفشل

(كما سيأتي ذكره).

⁽¹⁸⁾ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 330.

عمان فيها لنفسها وهنا يعلو نجم أحمد بن سعيد البوسعيدي في أوساط أهل عمان لانتصاره في حرب الفرس وكانت المكافأة اختيار شعبه له إماماً بلا منازع ليحكم عمان.⁽¹⁹⁾ ويظهر ذكاء وفطنة أحمد بن سعيد في حرب الفرس؛ ففي الوقت الذي تحالف مع اليعاربة ضد الفرس لكسب ثقتهم، نجده يدخل في مفاوضات مع تقي خان قائد القوات الفارسية في عمان.

ويوضح ابن رزيق أن العلاقة الوطيدة بين أسرته وبين أسرة بوسعيد ترجع إلى أن الإمام سيف بن سلطان الثاني كان قد عين أحمد بن سعيد على ولاية صحار، وقد أظهر الأخير في أثناء ولايته على صحار، العدل والإنصاف بين الرعية، ونتيجة لهذه السياسة التي اتبعها مع الأهالي، أحبوه حباً شديداً، فلما بلغ ذلك الإمام سيف، قال لبعض خاصته:

"والله ما فعل أحمد بن سعيد هذا إلا لينفر الناس مني" واستدعاه الإمام إلى مسقط وكان قد أمر عبده أن يقبضوا على أحمد بن سعيد، ويحبسوه في الحصن الشرقي من مسقط، وأقبل أحمد بن سعيد إلى مسقط، لمقابلة الإمام سيف، ولكن قبل أن يراه أحد من خاصة الإمام، التقى به رزيق، وكان بين أحمد بن سعيد ورزيق صداقة قديمة، فنصحته الأخير أن يعود فوراً إلى صحار، فلما استنصر أحمد عن الأمر قال رزيق "إن الإمام يريد أن يقتلك" فسمع أحمد النصيحة من صديقه وعاد إلى مقره في صحار.⁽²⁰⁾

وقد أخبر بعض الناس الإمام سيف، أنهم رأوا أحمد بن سعيد، يتحدث مع رزيق، فاستدعى الإمام رزيق إلى مجلسه وأمر بحبسه ثم أطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر مع العلم أن رزيق كان يشغل منصب أمين لصندوق بيت المال في عهد الإمام سيف بن سلطان الثاني.

ويحدثنا ابن رزيق أن أحمد بن سعيد بعد وصوله إلى الإمامة عمل على رد الجميل إلى رزيق فعينه في أحد المناصب المهمة وترك وصية لخلفائه يوصيهم به وبأبنائه خيراً. وطبعي أن يشعر الإمام بالغيرة من أحمد بن سعيد. ولا نستبعد أن يكون أحمد بن سعيد، قد لجأ إلى التقرب من أبناء الشعب بقصد الوصول إلى قمة الحكم. ولا نستبعد أيضاً أن انحياز أحمد بن سعيد إلى جانب سلطان بن مرشد ضد سيف بن سلطان الثاني كان سببه محاولة الأخير قتل أحمد بن سعيد لولا نصيحة صديقه القديم رزيق.

ثم يوضح لنا ابن رزيق خروج أحد أفراد اليعاربة وهو بالعرب بن حمير اليعربي على الإمام أحمد بن سعيد وقيادته ثورة ضده غير أن الإمام أحمد قد تمكن من محاصرة بالعرب

⁽¹⁹⁾ نفس المصدر، ص ص 344، 349.

⁽²⁰⁾ ابن رزيق، الفتح المبين، ص ص 329، 333.

بن حمير في نزوى وأوقع الهزيمة به وكان ذلك عام 1762م ودخل الإمام أحمد نزوى وقُتل بالعرب بن حمير في المعركة.⁽²¹⁾

كما يتناول ابن رزيق الصراع بين القواسم والإمام أحمد وتحالف حاكم رأس الخيمة "الشيخ صقر بن رحمة القاسمي" في عام 1758م مع ملا علي شاه حاكم هرمز ضد الإمام أحمد بن سعيد إلا أن هذا الصراع لم يخل من التعاون كما حدث في عام 1772، عندما اتفق الجانبان على مجابهة الأطماع الفارسية في منطقة الخليج العربي. غير أن الصراع بينهما كان يتجدد بين الحين والآخر حتى وفاة الإمام أحمد بن سعيد.⁽²²⁾ ويُبرز ابن رزيق النشاط التجاري في عهد الإمام أحمد بن سعيد فيذكر أن عمان أصبحت في عهده في أوج قوتها وازدهارها، فألى جانب اهتمامه بالاستقرار السياسي، اهتم بتنشيط الحركة التجارية، وأصبحت مسقط من أهم المدن التجارية في الخليج العربي، وغدا مينائها من أهم الموانئ التجارية التي ترتاده السفن الأوربية، وقد عُرفت مسقط بتجارة العبور Transit.⁽²³⁾

ويستمر ابن رزيق في ولائه لأسرة البوسعيد حيث يذكر أن الإمام أحمد بن سعيد قد تمتع باحترام كبير في عمان، وترك سيرة طيبة بين رعاياه وكان كثير التقدر لهم سخياً في عطاياه معهم⁽²⁴⁾ إلى أن توفي إلى رحمة الله، ليلة الخميس من شهر ذي القعدة 1188هـ/1774م في مدينة الرستاق، ودفن غربي حصن هذه المدينة، وبنى ولده سعيد على قبره قبة عظيمة.⁽²⁵⁾

والمستغرب هنا أنه رغم العلاقة الوطيدة التي تربط بين أسرة بني رزيق وأسرة بوسعيد إلا أن تاريخ الوفاة الذي ذكره ابن رزيق قد يكون غير صحيح لأن معظم المصادر تذكر وفاته في ديسمبر من عام 1783م وهذا التاريخ هو الأرجح.⁽²⁶⁾

ثم يسرد ابن رزيق بعد ذلك للفتن الداخلية التي تعرضت لها عمان عقب وفاة مؤسس الأسرة البوسعيدية الإمام أحمد بن سعيد نتيجة النزاع بين أسرة الإمام على الإمامة والحكم.

⁽²¹⁾ نفس المصدر، ص ص 367، 369.

⁽²²⁾ نقلاً عن، لوريمر دليل الخليج، ج2، ص 648.

⁽²³⁾ نفس المصدر، ج2، ص 653.

⁽²⁴⁾ ابن رزيق، الفتح المبين، ص ص 385، 386.

⁽²⁵⁾ نفس المصدر، ص 387.

⁽²⁶⁾ اختلف المؤرخون في تاريخ بداية إمامة وتاريخ وفاة الإمام أحمد بن سعيد؛ ففي تاريخ تولية الإمامة ذكر ابن رزيق أنه عام 1741م، بينما ذكر لوريمر Lo rimar وكذلك الوثائق السعودية، البوريمي، ج1، أن تولية الإمامة كان عام 1744 بعد طرد آخر جندي فارسي من عمان، أما ولستند Wellested فيذكر عام 1747م بينما يرى السالمي أن تاريخ تولي أحمد بن سعيد الإمامة كان عام 1753م. وبالنسبة لتاريخ الوفاة فيذكر ابن رزيق أنه كان في عام 1774م، أما أيتشيسون Aitchison فيذكر أن الإمام أحمد بن سعيد توفي عام 1775م.

ثم يتناول ولاية الإمام سعيد بن أحمد (1793-1804م) في عمان. ويعتبره آخر أفراد أسرة آل بوسعيد ممن تلقب بلقب الإمام، أما من جاء بعده حكماً لمسقط فقد تلقبوا بألقاب السادة والسلطين.

والجدير بالذكر أن هذا المخطوط نقل إلى الإنجليزية على يد الإنجليزي جورج برسي بادجر G O P O Badger عام 1871م وبعدها أصبح هذا الكتاب من المؤلفات العربية المعروفة في المكتبة الأوربية.

غير أن مترجم هذا المخطوط أسماه "تاريخ أئمة عمان وأسيادها" History of the Imans and Seyyids of Oman وهذا الاسم الجديد للكتاب اسم غير دقيق إذا قيس باسمه الأول "الفتح المبين في سيرة السادة البوسعديين".

وبعد هذا العرض لكتاب ابن رزيق "الفتح المبين في سيرة السادة البوسعديين" تبرز عدة نقاط مهمة:-

أ- يُعد المنهج الذي استخدمه ابن رزيق في كتابه أقرب ما يكون إلى المنهج العلمي السليم، حيث قسم كتابه "الفتح المبين" إلى ثلاثة أبواب وقسم كل باب إلى عدة فصول وجميعها تدور حول أسرة البوسعيد مبتدئاً بجذورها ونسبها إلى قبائل الأزدي اليمينة منتهياً بسيرة السيد سعيد بن سلطان (1791-1856م).⁽²⁷⁾

ب- لم يجد ابن رزيق صعوبة في كتاباته عن أسرة البوسعيد. بحكم إطلاعه على بواطن الأمور وصلته القوية بأسرة البوسعيد بين حكام عمان، حيث مكنته تلك العلاقة من الوقوف على أدق الأخبار وأهمها وأتاحت له أن يطلع على كثير من أسرار الدولة وقضاياها وأن يسجل ما سمعه أو قرأه في شكل كتب على درجة كبيرة من الأهمية.⁽²⁸⁾

ج- اعتمد ابن رزيق في كتاباته عن اليعاربة وهي الفترة التي لم يعاصرها على كتاب "كشف الغمة" لمؤلفه سرحان بن سعيد الأزكوي وغير ذلك من المخطوطات إضافة إلى اعتماده على كثير من الروايات الشفهية التي استوثق من صدقها وخصوصاً روايات الشيخ معروف بن سالم، وخاطر بن حميد البداعي وهما من الرجال الثقة في الرواية والحديث، كما سمع كثيراً على ما سمعه من أبيه الذي روى له ما سمعه من جده وجميعهم كانوا على علاقة وثيقة بالأئمة العمانيين.

⁽²⁷⁾ ابن رزيق، الفتح المبين، ص 1، 2.

⁽²⁸⁾ نفس المصدر، ج-ط.

د- لا شك أن كثرة مصادر المعلومات قد أفادت ابن رزيق خصوصاً أنه كان يمتلك ثقافة واسعة وعقلية منظمة مكنته من الكتابة بصورة علمية، وله مقدرة فائقة في تصوير الانفعالات والمشاعر وسرد الحوادث وربطها وتحقيقها مما يقطع بأن يكون في طبيعة المؤرخين العمانيين النفاة، إضافة إلى المقدرة الفائقة في استخدام اللغة بحكم معلوماته اللغوية الواسعة ومقدرته المميزة في نظم الشعر.

ه- يؤخذ على ابن رزيق محاولته غض الطرف أو تسويق (إجازة) بعض أعمال الأئمة الإباضية الذين يواليهم فيسكت عن ذكر الأحداث التي ليست في صالحهم. كما يؤخذ عليه إطنابه في المديح لأسرة بوسعيد حتى جاءت كتاباته تميل إلى مجاملة هذه الأسرة بحكم أوامر الصداقة المتينة بين أسرة بني رزيق وأسرة بوسعيد.

على أية حال، فإن كتاب ابن رزيق يفيد في دراسة العلاقات العمانية مع الخليج العربي في القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر الميلاديين، ومع أنه اتبع منهجاً سردياً للأحداث إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الكتاب، الذي يُعد مصدراً مهماً لتاريخ عمان في القرن الثامن عشر الميلادي بصفة عامة ولتاريخ أسرة البوسعيد بصفة خاصة حيث كان شاهد عيان ومشاركاً في بعض الأحداث خاصة خلال فترة حكم الإمام حمد بن سعيد (1779-1793م). وإجمالاً نقول أن ابن رزيق يعتبر مؤرخاً لحكام أسرة البوسعيد.

واللافت للنظر أن هناك ملامح عامة اشتركت فيها المصادر العمانية كافة، وهي إثبات الكرامة للأئمة الإباضيين ولا يختلف في ذلك ابن رزيق عن السالمي والأزكوي لدرجة أن واحداً كالسالمي يبالغ كثيراً في ذكر الكرامات لدرجة تُخرج الأئمة عن مصاف البشر العاديين. ويلاحظ أن ما ورد بشأن الكرامات يكاد يكون مكرراً مما يقطع بأنهم جميعاً نقلوا من مصدر واحد والأكثر ترجيحاً أن يكون الأزكوي بحكم أنه أقدمهم تاريخاً. وينفرد حميد بن رزيق في أنه أفرد كرامات كل إمام على حدة.

واللافت للنظر أيضاً أن كتابات المؤرخين العمانيين عن تاريخ عمان كان هدفها الأساس هو خدمة وجهة نظرهم الدينية، وعندما تعرضت هذه المصادر لبعض الأمور الداخلية، كالنزاع بين الإمامة والسلطنة، وما ترتب عليه من حروب بين القبائل، فإنها تعرضت لها بما يخدم اتجاهاتها وأهدافها.

وعلى العموم، يمكننا القول أن تاريخ عمان في أشد الحاجة إلى مزيد من الاهتمام وإن كانت هناك كتابات عمانية لعدد من أعلام عمان إلا أن كتاباتهم في حاجة إلى التحقيق والدراسة سواء لافتقارها إلى المنهج العلمي أو لاعتمادها على مجرد حكايات مكررة.

ثالثاً: نماذج لرحلات وكتابات عربية وأوروبية.

1- زيارة نيبور لعمان عام 1764م:

لما كانت أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي بحاجة إلى جمع المعلومات والمعارف عن جغرافية البلاد العربية وأحوالها، ولما أصبحت هولندا وإنجلترا الدولتين الأوربيتين التجاريتين في منطقة الخليج العربي خلال القرن الثامن عشر الميلادي، فقد اقترح العالم جوتنجن أستاذ علم اللغات في جامعة غوتنجن على الملك فريدريك الخامس ملك الدنمارك إرسال بعثة إلى الجزيرة العربية، فكانت بعثة كارستن نيبور Carsten Niebuhur الخبير بالجغرافيا والمعلومات الجغرافية إلى الجزيرة العربية (1761-1764م) ثم زيارته لمسقط عام 1764م.⁽²⁹⁾

والمهندس كارستن نيبور الألماني ذو عقلية متميزة بدأ حياته فلاحاً يساعد والده في الحقل ثم هوى المساحة العملية والتحق بجامعة غوتنجن يدرس الفلك والرياضيات. والجدير بالملاحظة أن ما أورده⁽³⁰⁾ الرحالة من معلومات عن أوضاع عمان ليست حقائق لا تقبل المناقشة أو المجادلة، فالرحالة الغربيون من مشارب متغيرة، وبعضهم تتقصه الدقة والأمانة العلمية، إضافة إلى دوافعهم الدينية (النصرانية) حينما يكتبون عن المسلمين.

وخلافاً للفكرة التي رسمها بعض الرحالة الغربيين بأن بلاد الشرق هي بلاد العنف والملاذات، وأنها تعامل المرأة كمعاملة العبد أو الجارية قال نيبور بصراحة:

"إن المرأة العربية المسلمة تتمتع بقدر كبير من الحرية والقوة في أسرتها".

وعن تفاوت قيمة الضرائب في المواني العمانية يذكر نيبور أن مسقط والمواني الأخرى كمطرح وصحار تشتغل بتجارة المرور "الترانزيت" وأن الضرائب لم تكن منتظمة فبينما كان الأوربيون يدفعون 5% من قيمة بضائعهم كان العرب يدفعون 6.5% والهنود 9%. ويتطرق نيبور إلى شهرة حكام البوسعيد في النشاط التجاري ويذكر أنه كان للإمام أحمد بن سعيد أربع سفن حربية كبيرة كان يستخدمها في التجارة في وقت السلم، وكان يذهب بتلك السفن إلى مواني كلوه وزنجبار ليأخذ منتجات أفريقيا من الفيلة والعاج والعبيد.

(29) الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن حاكم صنعاء طلب من نيبور البقاء في صنعاء غير أن وفاة بقية أفراد البعثة جعله يسافر إلى الهند وعندما عاد منها عام 1764م زار مسقط والبصرة والموصل والنجف وجزءاً من سورية، وأخيراً عاد إلى بلاده في نوفمبر 1767م.

(30) معظم الرحالة الأوربيين لم يرتادوا عمان إلا في القرن التاسع عشر الميلادي ومن هؤلاء: فينسزرو ماريزي (الشيخ منصور) وروبرت ميجيان وجورج توماس كيل وجيمس ويلستد واتكنس همرتون وجوزيف داوسون ومايلز.

ثم يتطرق نيبور إلى نظام تسليح الجيش على عهد الإمام أحمد بن سعيد (1741-1783م) الذي زار مسقط خلال فترة حكمه والذي كان يقوم على طريقة بدائية؛ حيث إن أغلبية القوات كانت تتسلح بالسيوف والحراب والدروع الصغيرة التي يعلقها المحارب على كتفه بالإضافة إلى البنادق البدائية، أما رواتب أولئك الجنود فكانت لا تزيد بصفة عامة على عشرين محمية (وهي عملة كانت مستخدمة في مسقط حينذاك) أي ما يعادل أربع روبيات شهرياً.⁽³¹⁾

وقد تناول نيبور كذلك عناصر السكان المختلفة التي تعد إلى مسقط عن طريق بغداد والبصرة وكردستان وأفغانستان وسواحل مكران، حيث كانت تأتي من هذه السواحل عناصر البلوش⁽³²⁾ الذين كانوا يشتغلون في وقت السلم في المواني وعلى ظهور السفن. كذلك كانت توجد عناصر كثيرة من الهنود Banians الذين يفتدون من كاجرات ويقومون بعمليات التجارة وقد زار نيبور عددهم أثناء زيارته مسقط بحوالي 1200 نسمة. على أية حال، فإن كارستن نيبور يُعد مثلاً للرحالة الفطن، والكاتب المنصف، حيث جاءت كتاباته متميزة في نوعيتها، دقيقة في أخبارها، تختلف كثيراً عن كتابات ما سبقه وما لحقه من الأوربيين، وقد فتح كارستن نيبور باب الرحلة العلمية الأصلية لمن جاء من الرحالة والمستكشفين من بعده.

2- ابن بشر وكتابه: عنوان المجد في تاريخ نجد.

أما المؤرخ النجدي عثمان بن بشر، المولود في بلدة جلاجل بنجد، والمتوفي في عام 1871م. فقد ألف كتاباً تاريخياً سماه "عنوان المجد في تاريخ نجد" وظل هذا المؤلف مخطوطاً حتى عام 1911م. ففي هذه السنة طبع ببغداد طبعة موجزة جاءت في مجلد واحد ثم طبع مرة ثانية في جزأين في المطبعة السلفية بمكة المكرمة عام 1930. وبعد ذلك توالى عمليات طبع هذا الكتاب.

وطريقة ابن بشر في التدوين طريقة حولية، وتتنحصر أهمية مؤلف ابن بشر فيما يتعلق بعمان في كونه مصدراً ممتازاً لدراسة الأحوال السياسية في المنطقة الشرقية من جزيرة العرب في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ويُعد من أهم المصادر التي كتبت

(31) ربية أو روبية: نقد هندي من فضة والكلمة هندية منسوبة إلى (روب) ومعناها الفضة أي (القطعة الفضية) وكل عشرة روبيات كانت تساوي جنيه استرالي واحد، (النقود العربية وعلم النميات، رسائل في النقود للبلاذري والمقريري والذهبي، بيروت، بدون، ص 174).

(32) تقع منطقة البلوشستان في الجنوب الشرقي من فارس "مكران" وحتى السواحل الجنوبية الغربية من باكستان "خوانر"، (الأزكوي، تاريخ عمان، ص 178).

عن أعمال القواسم البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ضد السفن الإنجليزية المارة في الخليج العربي بالإضافة إلى أنه يُعد مصدراً ممتازاً يعطينا وصفاً دقيقاً للعلاقات السياسية القائمة مع حكام مسقط.

ومع أن ابن بشر مؤرخ مدقق ويحاول استقصاء المعلومات من مصدرها على حد قوله في مقدمة كتابه "وبذلت جهدي في تحري الصدق، ولم أكتب إلا ما يقع في ظني أنه الحق، من قول ثقة يغلب على الظن صدقه عن صنعة الوقائع وموضعها وغير ذلك. فمن وجد في كتابي هذا زيادة أو نقصاناً، أو تقدماً أو تأخراً فيعلم الواقف عليه أنني لم أتعمد الكذب فيه، وإنما هو ما نقل إليّ. والعهد على ناقله".⁽³³⁾ إلا أن كتاباته لا تخلو من القصص.

3- لوريمر وكتابه: دليل الخليج.

ألفه جون جوردون لوريمر J.G. Lorimar ، ويُعد من أكثر المؤلفات التي تتناول تاريخ وجغرافية منطقة الخليج العربي، وعمان، وقد تم تكليف لوريمر بإعداده بناء على أوامر من اللورد كيرزون -نائب الملك البريطاني في الهند- بعد رحلته المشهورة في الخليج العربي عام 1903 وكان لوريمر مصاحباً له في هذه الزيارة.

وكان الهدف من إعداد هذا الدليل هو تجميع المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها المسؤولون البريطانيون، في وقت اشتدت فيه أهمية الخليج العربي السياسية والعسكرية، وتعرض الوجود البريطاني فيه لمنافسات من جانب روسيا وألمانيا والدولة العثمانية وفرنسا. ويعد هذا العمل عملاً موسوعياً ضخماً، قام به فريق من الباحثين والسياسين، وربما كانت الصياغة النهائية من وضع لوريمر.

وقد استمر كتاب "دليل الخليج" في حكم الوثائق حتى خمسينيات القرن العشرين؛ ففي العقد السابع (1967-1968م) من القرن المذكور قام قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر بترجمة الكتاب تحت هذا الاسم، واشتمل القسم التاريخي على سبعة أجزاء، ويتناول تاريخ عمان منذ عام 1600 أثناء فترة حكم الأسرة النبهانية.

وجدير بالذكر، أن لوريمر تناول تاريخ عمان تحت حكم الأسرة النبهانية وأسرّة اليعاربة بصورة إجمالية، ومنذ تولي أحمد بن سعيد الحكم 1741م، بدأ يتناول فترة كل حاكم على حدة، سواء من ناحية الأوضاع السياسية الداخلية في عهده، وكذلك علاقاته الخارجية مع بريطانيا والقوى المجاورة.

(33) عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ج1، ص ص 7-8.

وتطرق لوريمر إلى لجوء الإمام سيف بن سلطان الثاني إلى الاستعانة بالبلوش المكرانيين⁽³⁴⁾ للقتال معه ضد خصمه بلعرب بن حمير، بيد أن هؤلاء لم يتمكنوا من تحقيق النصر الحاسم على قوات خصمه، حينئذ لجأ الإمام سيف إلى طلب المساعدة العسكرية من ملك الفرس نادر شاه الإفشاري الذي رحب بالطلب لأنه جاء منسجماً مع رغباته الهادفة إلى السيطرة على عمان.⁽³⁵⁾

كما تطرق لوريمر إلى اهتمام شركة الهند الشرقية الإنجليزية بمنطقة الخليج العربي، ومحاولتها عام 1659م إنشاء قاعدة لها في مسقط، تضع فيها حامية لتدعيم مكانتها في الخليج العربي ضد المنافسات الهولندية والفارسية، ولكن امام مسقط رفض السماح لها بذلك، ولم تتقطع زيارات المسئولين الإنجليز إلى مسقط، رغم رفض طلب جديد للشركة بإنشاء وكالة بها عام 1785م. وفي أواخر القرن الثامن عشر تغيرت نظرة شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى منطقة الخليج العربي، ليغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الطابع التجاري.

ويؤكد لوريمر على أن أحمد بن سعيد تولى الإمامة عام 1744م وذلك بعد طرد آخر جندي فارسي من بلاده بما فيها مسقط رغم إجماع معظم المصادر على توليه الإمامة قبل هذا التاريخ وعقب انتصاره على الفرس في عام 1741م.

كما يتناول لوريمر خروج بعض الطامعين في السلطة عن طاعة الإمام أحمد بن سعيد؛ ومن هؤلاء ناصر بن محمد رئيس الغافية الذي قتل في عام 1762م وتم إخضاع قواته للسلطة المركزية. كما تمردت رأس الخيمة (جلفار) على سلطة الإمام أحمد بن سعيد، حيث تحالف حاكمها الشيخ صقر بن رحمة القاسمي، في 1758م، مع ملا علي شاه، حاكم هرمز ضد الإمام أحمد بن سعيد.⁽³⁶⁾

ويعقب لوريمر على نقل العاصمة من الرستاق إلى مسقط في عهد حمد بن سعيد (1779-1793م) قائلاً:

"إنها أخرجت حكام عمان من موقف كانوا يستطيعون فيه أن يحتفظوا بمنزلتهم بوسائل القدرة العسكرية والسياسية فقط ووضعت في متناولهم دخلاً مضموناً سهلاً من الرسوم

(34) الجدير بالذكر أن الجنود المرتزقة كانوا ينقسمون إلى عنصرين أساسيين: الأول: البلوش ويقطنون ساحل مكران (المكرانيين)، والثاني: الزيجلوس ويقطنون السند وقد دخلوا في خدمة سلاطنة البوسعيد على عهد سلطان بن أحمد (1793-1804م).

(35) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج2، ص 405.

(36) لوريمر، دليل الخليج، ج2، ص ص 645-648.

الجمركية ومكنتهم من أن يحتفظوا بسلطة شكلية بالرشوة وحدها، وعرضتهم بعد ذلك لتأثير حضارة أجنبية أبعدهم عن قبائل الداخل وقللت من شعبيتهم بين رعاياهم، ولو بقيت العاصمة في الرستاق لكان من الممكن أن تتمتع عمان في القرن التالي بمزايا حكومة أكثر استقامة ونشاطاً وكان يمكن أن يكون الفساد الخلقي للأسرة الحاكمة أقل سرعة⁽³⁷⁾. ويعني ذلك أن مسقط نظراً لأنها كانت معبراً لتجارة الترانزيت أصبحت مصدراً مهماً للدخل من الرسوم الجمركية. وفي المقابل كان للحضارة الأجنبية تأثير سلبي واضح على حكام عمان أثناء بقائهم في مسقط (على الساحل) دون الاهتمام بمتطلبات قبائل الداخل فضلاً على أن حياة الساحل خفت من تمسكهم بمبادئهم الأصيلة مما عجل بانهياب أخلاقهم الحميدة وهذا ما يقصده لوريمر.

وعلى الرغم من أن مايلز Miles في كتابه *The Countries and Tribes of the Persian Gulf* (38) حاول أن يسد الثغرات المفقودة من تاريخ عمان، بعد أن قرأ كتابي "كشف الغمة" للأزكوي، و"الفتح المبين" لابن رزيق، وذلك بعد أن ترجمهما إلى اللغة الإنجليزية الوكيل السياسي في الخليج روس والمستشرق بادجر على التوالي.

وبالرغم من محاولته إضافة معلومات جديدة وبخاصة العلاقات الخارجية، ودور القوى الأجنبية في المحيط الهندي والخليج العربي، مع نكده للاتفاقيات التي أبرمتها عمان مع القوى الأجنبية. بالرغم من كل هذا فقد صرف الباحثون في تاريخ عمان النظر عن كتاب مايلز بعد أن وجدوا ضالتهم في كتاب أشمل وأعم هو كتاب "دليل الخليج" للوريمر. وهذا بالطبع لا يقلل من قيمة كتاب مايلز وأهمية المعلومات التي وردت فيه.

والجدير بالذكر، أن أهمية كتابات لوريمر ترجع إلى أنه كان يعمل في القسم الأجنبي بحكومة الهند، وتدرج في المناصب حتى تولى منصب المقيم السياسي Political Resident في الخليج وذلك مع بداية القرن العشرين وقد مكنه هذا المنصب من الاطلاع على الوثائق التي تخص منطقة الخليج العربي بصفة عامة وتاريخ عمان بصفة خاصة⁽³⁹⁾.

ومما يؤخذ على لوريمر اتباعه منهجاً سردياً للأحداث، دون نقد أو تحليل. كما أنه لم يستطع التخلص من النظرة الاستعمارية البريطانية لأهل المنطقة، ووصفه لهم بالقسوة والتخلف وتصويره لأي نشاط بحري منافس للإنجليز على أنه قرصنة.

(37) نقلاً عن وثائق الحكومة السعودية، ج1، العرض التاريخي، ص 108.

(38) قامت وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان بنشر هذا الكتاب باللغة العربية، بترجمة أمين عبد الله تحت عنوان (الخليج- بلدانه وقبائله) سنة 1403هـ، 1983م.

(39) لوريمر، دليل الخليج، ج2، ص 877.

مما سبق يتضح ما يلي:

أولاً: تستطيع الوثائق أن تمدنا بمعلومات وافية عن تاريخ عمان في القرن الثامن عشر، إذ أنها غنية بذكر الوقائع وبها معلومات دقيقة عندما تروي الحوادث والمعلومات السياسية عن المنطقة، مما جعلها تستحق أن تكون مصدراً لا غني عنه لكل باحث، وهي بذلك تضيف جديداً إلى حقل الدراسات التاريخية العمانية الحديثة.

ومع هذا، فإن تلك الوثائق لا تتضمن سوى وجهة نظر بلادها، في ضوء ما يخدم مصالحها، كما أن الذين كتبوا هذه الوثائق كانوا متأثرين بمفاهيم الاستعمار وعقليته. لذا يجب علينا أن نضعها في مكانها المناسب مع غيرها من الآراء والكتابات الموضوعية الأخرى حتى يكون الحكم على الأشياء موضوعياً في أساسه منهجياً في طريقته. فالوثائق الأجنبية لا يمكن أن تكون عمدة الباحث العربي المسلم وسلاحه الوحيد، بل لابد من البحث عن وثائق ومصادر عربية تصحح معلوماتها أو تكملها أو على الأقل تمكن من مدى صحتها ودقتها وموضوعيتها.

ثانياً: تُعد المؤلفات العمانية المعاصرة لموضوع البحث من المصادر الأساسية للتأريخ للإمامة، كما أنها تحوي الكثير من المعلومات، والإشارات، والملاحظات، والتي تدل على وعي من مؤلفيها بالحوادث، واهتمام بالقضايا الدينية والوطنية، وما يقع على مسرح عمان من أحداث.

ومع هذا، فإن تلك الكتابات في حاجة إلى التحقيق والدراسة سواء لافتقارها إلى المنهج العلمي أو لاعتمادها على مجرد حكايات مكررة.

ثالثاً: تمثل المؤلفات والكتابات الأجنبية مرجعاً لا غنى عنه، إلا أن خطورة مثل هذه المؤلفات والكتابات تتمثل في كونها لم تزل مراجع أساسية لكتابة تاريخ عمان الحديث، وأن هؤلاء المؤرخين لهم أهدافهم واتجاهاتهم القومية وإن كانت هذه لا تبعدهم في النهاية عن المنهجية العلمية.

وختاماً فإن كل هذه المصادر بما تحتوي عليه من معلومات قيمة وواسعة عن ذلك الموضوع تتكامل مع بعضها لتقدم نسيجاً متكاملًا عن تاريخ عمان وحضارتها في القرن الثامن عشر الميلادي.

وأخيراً أرجو أن ينال هذا البحث قبول القراء واستحسانهم وأن يسدلوا ثوب الستر على ما يبدو فيه من نقص أو أخطاء.